الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي
إلى احتساب ساعات المتعاقدين والمُستعان بهم في القطاع التربوي في ظل جائحة "كورونا" بحسب الساعات المنصوص عليها في العقود

مادة وحيدة:

خلافاً لأي نص آخر ، وبصورة استثنائية، يُحفظ حق المتعاقدين على اختلاف مسمياتهم, والمستعان بهم جميعا, في المدارس والثانويات والمعاهد في التعليم الرسمي الأكاديمي والمهني في احتساب ساعات التدريس المقرّرة لهم كاملة خلال فترات الاقفال العام والتعطيل بسبب جائحة كورونا، تستوجب البدل المحدّد بمعزل عن آلية التعليم وطرائقه، ما لم يتمنع المتعاقد نفسه عن تنفيذ ساعاته بحسب القرارات والآلية المعتمدة في الوزارة؛ وبالتالي اعتبار عقد التدريس مستحقاً ونافذاً حكماً، بكامل ساعاته (بحسب جدول الساعات الأسبوعية المقررة)، في حال إنهاء العام الدراسي الحالي قبل تاريخ الاستحقاق، أو في حال صدور أي قرارات عن وزارة التربية والتعليم العالي تقلّص من ساعات التدريس اليومية، شرط التزام المتعاقد بتنفيذ المطلوب منه لانجاز المنهج الدراسي المقرّر وفق آلية تحدّدها وزارة التربية والتعليم العالي.

الأسباب الموجبة

لما كان العام الدراسي 2019-2020 قد شهد صعوبات وتحدّيات وتشتتا وتشرذما نتيجة المواجهة - التجربة للجائحة التي باغتت جميع القطاعات لا سيما القطاع التربوي، كان حرصنا على أن يكون العام الدراسي 2020-2021 أفضل منه والذي شكلّ نوعًا من الخبرة أردنا استكمالها وتطويرها، مع كل ما نواجهه من تحديات ومعوقات مادية في التعلّم من بعد.

لما كان القطاع التربوي يتصدّى في هذه الظروف الإستثنائية لعواقب الجائحة، خاصة من جهة الإقفال العام الذي يطال المدارس والمعاهد الرسمية، بشتّى الوسائل المتاحة كان التعلّم من بعد الحل البديل الذي كبّد ويكبّد الجسم التعليمي جهودًا إضافية وأعباءً مادية يصعب على الأساتذة عامة والمتعاقدين خاصة تحمّله

لما كانت جائحة "كورونا"، بحكم الواقع والقانون، تتخذ شكل "القوة القاهرة" التي تكون سببا من أسباب استحالة تنفيذ الموجبات التعاقدية وفق السياق الطبيعي، لأنها تحصل نتيجة عوامل غير متوقعة ولم يكن بالاستطاعة دفعها

لما كانت البلاد تمر في ظروف استثنائية، من جراء جائحة "كورونا"، تستوجب، شرعية استثنائية من أجل تأمين النظام العام وسير المرافق العامة.

ولما كانت مطالب الأساتذة المتعاقدين -على إختلاف أنواع تعاقدهم – محقّة لجهة قانونيتها من حيث إحتساب أجر ساعاتهم وفق ما نصت عليه عقودهم ، مع تعويض الساعات التي خسروها أثناء إضرابهم من تاريخ 2021/1/7 لغاية تعليقه وذلك بإعطاء حصصًا إضافية خلال الفترة المتبقية من العام الدراسي 2021/2020 لغاية إنتهائه بمعزل عن آلية التعليم وطرائقه .

لذلك نتقدّم باقتراحنا هذا آملين من المجلس الكريم مناقشته وإقراره .